

## تشخيص الضريبة على أرباح الشركات و تسجيلها المحاسبي Diagnosis of the Corporate Income Tax and Its Accounting Treatment

ناصر مراد\*1

<sup>1</sup> جامعة البليدة -2-(الجزائر)، nacermourad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025 /07/09

تاريخ القبول : 2025 /07/ 30

### الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص الضريبة على أرباح الشركات و معالجتها المحاسبية، و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة خصائص الضريبة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى تحديد مجال تطبيقها، و إبراز أهداف و أهمية هذه الضريبة، و كذلك معرفة كيفية تسجيلها المحاسبي، مع محاولة تقييم هذه الضريبة من خلال تحديد إيجابياتها و نقائصها.

و قد توصلنا إلى عدة نتائج أهمها أن المعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات و المقدّر ب 10% يشكل أداة فعالة لتحفيز الاستثمار و توسيعه، كما أن وجود ثلاث معدلات للضريبة على أرباح الشركات حسب طبيعة نشاط المؤسسة سيرفع من عدالة هذه الضريبة، و يعمل إعفاء التصدير من الضريبة على أرباح الشركات على تشجيع المؤسسة على زيادة الصادرات، مما يساهم في تحسين الميزان التجاري للدولة.

و قدمنا عدة توصيات أهمها: ضرورة مراعاة حجم المؤسسة عند اعتماد معدل الضريبة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى ضرورة زيادة كفاءة إدارة الضرائب من خلال إصلاحها وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي، خاصة رقمنة الإدارة الضريبية.

### الكلمات المفتاحية:

الضريبة؛ الشركات؛ الإصلاح الضريبي؛ المحاسبة؛ IBS.

تصنيف jel : H20 : H25 : M41

**Abstract:**

This study aims to examine the corporate income tax (IBS) and its accounting treatment. The objective is to identify the characteristics of the corporate income tax, define its scope of application, highlight its goals and significance, and explain how it is recorded in accounting. Additionally, the study seeks to evaluate this tax by identifying its strengths and weaknesses. The main findings indicate that the reduced corporate income tax rate of 10% constitutes an effective tool for stimulating and expanding investment. Moreover, applying three different tax rates based on the nature of the company's activity enhances the fairness of the tax system. The exemption of exports from the corporate income tax also encourages companies to increase their exports, thereby contributing to the improvement of the national trade balance. The study presents several recommendations, most notably: the need to consider the size of the company when setting the corporate tax rate, and the necessity of improving the efficiency of tax administration by reforming it according to international standards of tax performance, especially through the digitalization of tax management.

**Keywords:**

Taxation, Companies, Tax Reform, Accounting, IBS.

Jel classification code : H20 :H25 :M4

**1- المقدمة:**

تعتبر الضريبة على أرباح الشركات ضريبة جديدة في النظام الضريبي الجزائري بحيث تأسست بموجب قانون المالية لسنة 1991، و التي تندرج ضمن إصلاحات جذرية على النظام الضريبي الجزائري، بالمقابل ألغي النظام السابق المتمثل في الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية، وذلك بسبب ما يعانيه هذا النظام من تعقيد وعدم توافق مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني. من خلال هذه الدراسة سنعالج الإشكالية التالية: ما هو مضمون الضريبة على أرباح الشركات و كيف يتم معالجتها محاسبيا؟

و لمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق إلى العناصر التالية:

- مفهوم و خصائص للضريبة على أرباح الشركات
- مجال الضريبة على أرباح الشركات
- أهداف و أهمية الضريبة على أرباح الشركات
- الإطار المحاسبي للضريبة على أرباح الشركات
- تقييم الضريبة على أرباح الشركات

**2- مفهوم و خصائص للضريبة على أرباح الشركات**

الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة سنوية، تفرض على الأرباح التي تحققها الأشخاص المعنوية. بينما تخضع الأشخاص الطبيعية إلى الضريبة على الدخل الإجمالي عندما يكون رقم الأعمال

السنوي أكثر من 8.000.000 دج، و إلى الضريبة الجزافية الوحيدة عندما يكون رقم الأعمال أقل أو يساوي 8.000.000 دج.

و تعمل هذه الضريبة على الفصل بين الأشخاص المعنويين و الأشخاص الطبيعيين بإخضاع كل فئة لضريبة خاصة بها . ( عيسى ، 2022، ص 200)  
و قد أسست الضريبة على أرباح الشركات في إطار شكلي مكن من إرساء ضريبة خاصة بالأشخاص المعنوية، و تنظيم اقتصادي من خلال تخفيض العبء الضريبي على الشركات .  
تتميز الضريبة على أرباح الشركات بالخصائص التالية :  
- ضريبة واحدة : تفرض على الأشخاص المعنويين .

- ضريبة عامة : تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز طبيعتها.

- ضريبة سنوية : تفرض مرة واحدة في السنة .

- ضريبة نسبية : تفرض بنسبة ثابتة على الأرباح .

- ضريبة تصريحية : بحيث يجب على المكلف التصريح بجميع أرباحه لدى مفتشية الضرائب ، وذلك كآخر أجل نهاية شهر أفريل للسنة الموالية.

و تضمن الضريبة على أرباح الشركات المزايا التالية:

- الشفافية: تعتمد على مجموع أرباح الشركة .

- الاقتراب من العدالة: ألغي التمييز بين الشركات الوطنية و الشركات الأجنبية، و كذلك بين الشركات الخاصة و الشركات العامة.

### 3- مجال الضريبة على أرباح الشركات

تفرض الضريبة على أرباح الشركات التي تحققت داخل الجزائر، سواء كانت لشركات وطنية أو لشركات أجنبية تنشط على التراب الجزائري.

#### 3-1- الشركات الخاضعة وجوبا للضريبة على أرباح الشركات:

تخضع الضريبة على أرباح الشركات بصفة إجبارية الشركات التالية :

- شركات الأموال والتي تضم ما يلي:

\* شركات الأسهم

\* شركات ذات المسؤولية المحدودة

\* شركات التوصية بالأسهم

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري

- الشركات المدنية المتكونة تحت شكل شركة الأسهم .

#### 3-2- الشركات الخاضعة اختياريا للضريبة على أرباح الشركات

توجد بعض الشركات التي تعد خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، إلا أن المشرع سمح لها الاختيار في الخضوع إلى الضريبة على أرباح الشركات و يترتب على تلك الشركات تقديم طلب الاختيار، و تتمثل هذه الشركات فيما يلي :

- شركات الأشخاص : في شكل الشركات التالية :

\* شركات التضامن

\* شركات التوصية البسيطة

\* جمعيات المساهمة .

#### 4 - أهداف و أهمية الضريبة على أرباح الشركات

تعد الضريبة على أرباح الشركات إحدى الأدوات الجبائية التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد الوطني، و هي ضريبة واسعة التطبيق في كل من الدول النامية و المتقدمة ، و يسعى المشرع تحقيق عدة أهداف كما يلي:

##### على المستوى الداخلي:

- تبسيط الضرائب المباشرة بحيث المكلفين مطالبون بتصريح ضريبة واحدة على الأرباح ، مما يسهل تسيير الملف الضريبي.
- الإنعاش الاقتصادي من خلال تخفيض العبء الضريبي على الشركات، بحيث قبل سنة 1991 كان معدل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية 50 %، بينما حاليا حدد معدل الضريبة على أرباح الشركات ب 19 % لنشاط الإنتاج، 23 % للأشغال العقارية و 26 % للتجارة و الخدمات.
- تعزيز جاذبية الاستثمار عبر اعتماد نظام ضريبي يتميز بالشفافية.

##### على المستوى الخارجي:

- دعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية من خلال إعفاء المنتجات الوطنية المصدرة من العبء الضريبي - تشجيع توسع نشاط المؤسسة من خلال المعدل المخفض المقدّر ب 10 % للأرباح المعاد استثمارها.
- تحقيق الانسجام بين الضرائب المباشرة على المستوى المغربي، خاصة وأن المغرب قد اعتمد العمل بنظام الضريبة على الشركات سنة 1987 ، أما تونس في سنة 1989 (يوسف، 2018، ص 116)،

و يسمح الرسم على القيمة المضافة بتوفير إيرادات هامة لخزينة الدولة و على مدار السنة، و لإبراز مدى أهمية حصيلة الضريبة على أرباح الشركات ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : تطور حصيلة الجبائية العادية خلال الفترة 2022-2017 (الوحدة مليار دج)

| البيان                             | 2017     | 2018     | 2019     | 2020     | 2021     | 2022     |
|------------------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| IRG أجور                           | 683.57   | 704.34   | 773.45   | 784.03   | 814.53   | 731.68   |
| IRG أجور %<br>الجبائية العادية     | 24.85    | 25.28    | 26.56    | 28.34    | 28.84    | 23.78    |
| IRG غير أجور                       | 87.54    | 98.70    | 92.32    | 84.77    | 93.57    | 102.82   |
| IRG غير أجور %<br>الجبائية العادية | 3.18     | 3.54     | 3.17     | 3.06     | 3.31     | 3.34     |
| IBS                                | 419.95   | 385.27   | 384.42   | 324.48   | 272.80   | 359.69   |
| IBS %<br>الجبائية العادية          | 15.27    | 13.83    | 13.20    | 11.73    | 9.66     | 11.69    |
| TVA                                | 811.24   | 845.78   | 856.66   | 781.28   | 815.55   | 922.49   |
| TVA %<br>الجبائية العادية          | 29.49    | 30.36    | 29.42    | 28.24    | 28.88    | 29.98    |
| الرسوم الجمركية                    | 364.56   | 322.47   | 355.41   | 340.88   | 329.46   | 337.33   |
| رسوم جمركية %<br>الجبائية العادية  | 13.25    | 11.57    | 12.21    | 12.32    | 11.67    | 10.96    |
| الجبائية العادية                   | 2.750.61 | 2.785.80 | 2.911.72 | 2.766.83 | 2.824.18 | 3.076.68 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب ، الجزائر، 2024.

إن حصيلة الضريبة على الشركات عرفت تدهور في الفترة 2019-2021 و نفس ذلك بالتأثير السلبي لوباء كورونا على النشاط الاقتصادي ، و قد إنتعشت هذه الحصيلة سنة 2022، و تمثل الضريبة على أرباح الشركات في المتوسط 12% من الجبائية العادية، و هذا بعد حصيلة الرسم على القيمة المضافة التي تمثل في المتوسط 29.5 % من الجبائية العادية، تأتيها حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور، التي تمثل في المتوسط 24 % من الجبائية العادية ، مما يدل على تحمل الأجراء جزء كبير من الجبائية العادية، كما تساهم الرسوم الجمركية في المتوسط 12.5 % من الجبائية العادية، أما حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين تمثل في المتوسط 3 % فقط من الجبائية العادية.

نستنتج مما سبق أن الضريبة على أرباح الشركات تشكل أحد ركائز النظام الضريبي الجزائري بحيث تستخدمها الدولة كأداة هامة لتمويل خزينة الدولة، و تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي و الدولي.

### 5- الإطار المحاسبي للضريبة على أرباح الشركات

تعد الضريبة على أرباح الشركات من الالتزامات الأساسية التي تتحملها المؤسسات، ويشكل تسجيلها المحاسبي جزءاً مهماً من النظام المالي للمؤسسة.

### 5-1 وعاء الضريبة على أرباح الشركات:

يتمثل الربح الخاضع للضريبة في الربح الصافي المحدد حسب نتيجة العمليات. وتحسب الضريبة على أرباح الشركات على أساس الربح الجبائي الذي هو عبارة على الربح المحاسبي مع إجراء بعض التعديلات، كما يلي:

$$\text{الربح الجبائي} = \text{الربح المحاسبي} + \text{الاستردادات} - \text{التخفيضات}$$

## العنصر الأول : الإستردادات

تعد هذه التكاليف جزءاً من عناصر حساب الربح المحاسبي، غير أن الإدارة الجبائية قد ترفض الاعتراف بها نهائياً لعدم اعتبارها مصاريف استغلال حقيقية، أو لتجاوزها السقف المسموح به قانوناً، مما يجعلها أعباء غير قابلة للخصم تضاف إلى الربح المحاسبي عند تحديد الربح الخاضع للضريبة. شروط خصم الأعباء هي: (وزارة المالية، 2024، المادة 140 مكرر).

- يجب أن يرتبط العبء بالتسيير العادي للمؤسسة.
  - يجب أن يكون العبء متعلق بسنة النشاط و مبرراً بالمستندات.
  - يجب أن يؤدي العبء إلى انخفاض صافي الأصول.
  - يجب احترام حدود الخصم.
- وفقاً للمادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتحدد الحد الأقصى للتكاليف فيما يلي:
- الهدايا ذات طابع إشهاري: الحد الأقصى 1.000 دج للوحدة، في حدود 500.000 دج.

- الإعانات والتبرعات: الحد الأقصى 4.000.000 دج .

- الأعباء المبررة المسددة نقداً يجب أن لا تتجاوز قيمة الفاتورة 1.000.000 دج مع احتساب كل الرسوم.
- الإشهار المالي و الكفالة و الرعاية الرياضية في حدود 10 % من رقم الأعمال و في حد أقصاه 30.000.000 دج
- مصاريف البحث و التطوير في حدود 30 % من ربح الشركة و في حد أقصاه 200.000.000 دج.

بالإضافة إلى ذلك فإن قاعدة حساب الأقساط السنوية للاهلاك فيما يخص السيارات السياحية بقيمة أصلية قدرها 3.000.000 دج، و ذلك حسب المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

- و نشير أنه في سنة 2022 يوجد بعض الأعباء تم مراجعة الحد الأقصى، و ذلك وفق المادة 50 من قانون المالية لسنة 2022، بحيث في السابق كان الحد الأقصى كما يلي:
- الهدايا ذات طابع إشهاري: الحد الأقصى 500 دج للوحدة.
  - الإعانات والتبرعات: الحد الأقصى 2.000.000 دج .
  - قاعدة حساب الأقساط السنوية للاهلاك للسيارات السياحية تحدد بقيمة شراء 1.000.000 دج.
- و يندرج هذا الإجراء في سياق إنبهار قيمة العملة الوطنية و تحكم منطق السوق في الأسعار، و أصبحت المبالغ المسموح بخصمها تعكس الواقع.

## العنصر الثاني : التخفيضات

عبارة على تلك التكاليف التي لم تدرج في حساب الربح المحاسبي، و تسمح إدارة الضرائب بطرحها من إيرادات المؤسسة، و تتمثل في خسائر السنوات السابقة إلى غاية السنة الرابعة .

## 2-5- طريقة حساب الضريبة على أرباح الشركات

تقرض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة ثابتة، و تحدد معدلاتها كما يلي:

- 19 % لأنشطة إنتاج السلع
- 23 % لأنشطة البناء و الأشغال العمومية و الري
- 26 % لأنشطة الأخرى

و في سنة 2022 وفق المادة 46 من قانون المالية لسنة 2022، تم إضافة معدل مخفض قدره 10 % خاص بالأرباح المعاد استثمارها، و نشير أنه في السابق لا يوجد معدل مخفض، لذلك فإن هذا الإجراء يشجع توسع نشاط المؤسسة.  
وتحسب قيمة تلك الضريبة كما يلي : (مراد، 2023، ص 9)

$$\text{الضريبة على أرباح الشركات} = \text{الربح الجبائي} \times \text{معدل الضريبة}$$

من خلال العلاقة السابقة، يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات تعد ضريبة نسبية ، كما أنها تفرض بمجرد تحقيق الربح دون وجود حد أدنى معفى، وهو ما يجعلها بعيدة عن مبدأ العدالة الضريبية.  
**ملاحظة:**

حسب المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحدد معدلات الاقتطاع من المصدر بالنسبة IBS كما يلي:

10 % مداخيل الديون، الودائع والكفالات (قرض ضريبي)

40 % مداخيل سندات الصندوق مجهولة الاسم (محررة من الضريبة)

20 % المبالغ التي تتقاضاها المؤسسات في إطار عقد التسيير (محررة من الضريبة)

30 % المبالغ المدفوعة للمؤسسات الأجنبية في إطار تأدية الخدمات. (محررة من الضريبة)

10 % المبالغ المدفوعة لشركات النقل البحري الأجنبية (محررة من الضريبة) .

15 % عائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص المعنويين الذين لا يملكون منشأة مهنية دائمة في الجزائر ( محررة من الضريبة).

20 % فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم المحققة من طرف الشركات التي لا تملك منشأة مهنية دائمة بالجزائر.

5 % المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي تم إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات و نشير أن معدل الضريبة على أرباح الشركات شهد عدة تغيرات نحصرها في الجدول التالي:

جدول رقم 02 : تغيرات معدل الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة 1992-2022

| الفترة                  | المعدل العادي                                                                                                                                                   | المعدل المخفض |
|-------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|
| من 1992 إلى 1993        | 42 %                                                                                                                                                            | 5 %           |
| من 1994 إلى 1998        | 38 %                                                                                                                                                            | 33 %          |
| من 1999 إلى 2005        | 30 %                                                                                                                                                            | 15 %          |
| من 2006 إلى 2007        | 25 %                                                                                                                                                            | 12.5 %        |
| من 2008 إلى 2013        | 19 % بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد و البناء<br>و الأشغال العمومية و الأنشطة السياحية<br>25 % بالنسبة للأنشطة التجارية و الخدمات                                | /             |
| 2014                    | 19 %                                                                                                                                                            | /             |
| 2015                    | 23 %                                                                                                                                                            |               |
| من جويلية 2015 إلى 2021 | 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع<br>23 % بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية<br>و الري و الأنشطة السياحية<br>26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى (تجارة و<br>خدمات) | /             |
| منذ سنة 2022            | 19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع<br>23 % بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية<br>و الري و الأنشطة السياحية<br>26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى (تجارة و<br>خدمات) | 10 %          |

المصدر: قوانين المالية للسنوات: 1992، 1994، 1999، 2014، 2015، 2022  
قوانين المالية التكميلية للسنوات: 2006، 2008، 2015.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الضريبة على أرباح الشركات شهد عدة تعديلات بعد الاصلاح لسنة 1991، و هذا في سياق تخفيض قيمة هذا المعدل، بحيث إنخفض معدل الضريبة من 42 % سنة 1992 إلى 19 % و 23 % و 26 % ، كما أن وجود ثلاث معدلات حسب طبيعة نشاط المؤسسة سيزيد من فعالية هذه الضريبة.

### 3-5- تسديد الضريبة على أرباح الشركات:

تدفع الضريبة على أرباح الشركات عبر ثلاث تسبيقات و قسط التصفية، بحيث قيمة التسبيق تساوي:

$$\text{التسبيق} = \text{IBS} \times \text{آخر فترة للخضوع للضريبة} \times 30\%$$

التسبيق الأول =  $\text{IBS} \times (n-2) \times 30\%$  و هو يدفع من 20 فيفري إلى 20 مارس  
التسبيق الثاني =  $\text{IBS} \times (n-1) \times 30\% + \text{IBS} \times (n-1) \times 30\% - \text{القسط الأول}$  يدفع من 20 ماي إلى 20 جوان  
التسبيق الثالث =  $\text{IBS} \times (n-1) \times 30\%$  يدفع من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر  
بالإضافة إلى رصيد التصفية و قيمته تستخرج من العلاقة التالية :

رصيد التصفية =  $\text{IBS} - \text{مجموع الأقساط المدفوعة}$   
من خلال العلاقة السابقة توجد ثلاث حالات و هي :

- مجموع الأقساط المدفوعة يساوي IBS
- في هذه الحالة رصيد التصفية يكون معدوم لذلك لا توجد تسوية .
- مجموع الأقساط أصغر من الضريبة المستحقة
- في هذه الحالة رصيد التصفية يكون موجب لذلك توجد تسوية و يجب دفع قيمة ذلك الرصيد كآخر أجل في 20 / 05 / ن + 1 .
- مجموع الأقساط أكبر من الضريبة المستحقة
- في هذه الحالة رصيد التصفية يكون سالب لذلك توجد تسوية بحيث يسترجع ذلك الرصيد أو يعتبر كتسبيق للسنوات القادمة.

#### 4-5- تسجيل الضريبة على أرباح الشركات

تسجل للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- تسجيل التسبيقات الثلاث في آجالها المحددة
- تسجيل إثبات الضريبة على أرباح الشركات في نهاية السنة
- تسجيل رصيد التصفية في 20 ماي من السنة المالية كآخر أجل

#### 1-4-5 تسجيل التسبيقات الثلاث:

يتم التسجيل المحاسبي للتسبيقات الثلاث في آجالها المحددة ، بحيث يسجل في الجانب المدين الحساب 4441 : تسبيق الضريبة على أرباح الشركات ، أما في الجانب الدائن نسجل أحد حسابات النقدية أي الحساب 512: البنك أو الحساب 53 : الصندوق، و نوضح ذلك كما يلي:

|        |        |                                 |      |
|--------|--------|---------------------------------|------|
| XXXXXX | XXXXXX | تسبيق الضريبة على أرباح الشركات | 4441 |
|        |        | البنك                           | 512  |

#### 2-4-5 تسجيل إثبات الضريبة على أرباح الشركات

في نهاية السنة يتم التسجيل المحاسبي لإثبات الضريبة على أرباح الشركات ، بحيث يسجل في الجانب المدين الحساب 695 : الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية، أما في الجانب الدائن نسجل الحساب 444 : الدولة الضرائب على النتائج، و نوضح ذلك كما يلي: (بن ربيع ، 2013، ص 299)

|        |        |                                                      |      |
|--------|--------|------------------------------------------------------|------|
| XXXXXX | XXXXXX | الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية | 695  |
| XXXXXX |        | الدولة الضريبة على أرباح الشركات                     | 4442 |

### 5-4-3- تسجيل رصيد التصفية:

يجب مقارنة مجموع التسبيقات المدفوعة مع قيمة الضريبة على أرباح الشركات المستحقة، و في هذا السياق يوجد حالتين:

#### الحالة الأولى:

مجموع التسبيقات أصغر من قيمة الضريبة على أرباح الشركات المستحقة، في هذه الحالة تسدد المؤسسة الفرق في 20 ماي من السنة الموالية كآخر أجل، و يسجل محاسبيا كما يلي:

|                    |       |                                          |             |      |
|--------------------|-------|------------------------------------------|-------------|------|
|                    | XXXXX | الدولة الضريبة على أرباح الشركات         |             | 4442 |
| XXXXXXX<br>XXXXXXX |       | تسبيق الضريبة على أرباح الشركات<br>البنك | 4441<br>512 |      |

#### الحالة الثانية:

مجموع التسبيقات أكبر من قيمة الضريبة على أرباح الشركات المستحقة، في هذه الحالة ينتج فائض في الدفع يعتبر حق للمؤسسة يخصم من تسبيقات السنة الموالية، و يسجل محاسبيا كما يلي:

|         |       |                                    |      |      |
|---------|-------|------------------------------------|------|------|
|         | XXXXX | الدولة الضريبة على أرباح الشركات   |      | 4442 |
|         | XXXXX | حقوق على الضريبة على أرباح الشركات |      | 4440 |
| XXXXXXX |       | تسبيق الضريبة على أرباح الشركات    | 4441 |      |

#### دراسة حالة:

مؤسسة تجارية ذات مسؤولية محدودة متخصصة في بيع السلع بالجملة، صرحت لإدارة الضرائب النتائج التالية:

سنة 2024 : 3.000.000 دج

سنة 2023 : 1.500.000 دج

سنة 2022 : 2.000.000 دج

#### المطلوب:

1- حساب الضريبة على أرباح الشركات لسنة 2024

2- حساب التسبيقات و رصيد التصفية

3- التسجيل المحاسبي للعمليات السابقة في اليومية

#### الحل:

1- حساب الضريبة على أرباح الشركات لسنة 2024:

$$\text{IBS} = \text{النتيجة} \times \text{معدل الضريبة}$$

$$780.000 = \text{IBS} = 26\% \times 3.000.000$$

## 2- حساب التسبيقات و رصيد التصفية

$$\begin{aligned} \text{التسبيق الأول} &= \text{IBS} \times (n-2) \times 30\% \\ \text{التسبيق الأول} &= (2.000.000 \times 26\%) \times 30\% = 156.000 \\ \text{التسبيق الثاني} &= \text{IBS} \times (n-1) \times 30\% + \text{IBS} \times (n-1) \times 30\% - \text{القسط الأول} \\ \text{التسبيق الثاني} &= (1.500.000 \times 26\%) \times 30\% + (1.500.000 \times 26\%) \times 30\% - 156.000 \\ \text{التسبيق الثاني} &= 117.000 \\ \text{التسبيق الثالث} &= \text{IBS} \times (n-1) \times 30\% \\ \text{التسبيق الثالث} &= (1.500.000 \times 26\%) \times 30\% = 117.000 \\ \text{رصيد التصفية} &= \text{IBS} - \text{مجموع الأقساط المدفوعة} \\ \text{مجموع الأقساط المدفوعة} &= 117.000 + 78.000 + 156.000 = 351.000 \\ \text{رصيد التصفية} &= 351.000 - 780.000 = 429.000 \end{aligned}$$

## 3- التسجيل المحاسبي:

|         |         |                                                                               |     |      |
|---------|---------|-------------------------------------------------------------------------------|-----|------|
| 156.000 | 156.000 | 2024/03/ 20<br>تسبيق الضريبة على أرباح الشركات<br>البنك<br>دفع التسبيق الأول  | 512 | 4441 |
| 78.000  | 78.000  | 2024/06/ 20<br>تسبيق الضريبة على أرباح الشركات<br>البنك<br>دفع التسبيق الثاني | 512 | 4441 |
| 117.000 | 117.000 | 2024/11/ 20<br>تسبيق الضريبة على أرباح الشركات<br>البنك<br>دفع التسبيق الثالث | 512 | 4441 |

|      |             |                                                                                                                    |         |                    |
|------|-------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|--------------------|
| 695  | 4442        | 2024/12/ 31<br>الضريبة على أرباح الشركات<br>الدولة الضريبة على أرباح<br>الشركات<br>إثبات الضريبة على أرباح الشركات | 780.000 | 780.000            |
| 4442 | 4441<br>512 | 2025/05/ 20<br>الدولة الضريبة على أرباح الشركات<br>تسبيق الضريبة على أرباح<br>الشركات<br>البنك<br>دفع رصيد التصفية | 780.000 | 351.000<br>429.000 |

## 6- تقييم الضريبة على أرباح الشركات

لتقييم الضريبة على أرباح الشركات سنبرز إيجابيات و نقائص هذه الضريبة كما يلي:

### 6-1- إيجابيات الضريبة على أرباح الشركات:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعمل تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات على تعزيز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية.
- وجود ثلاث تسبيقات سيخفف العبء الضريبي على خزينة المؤسسات، كما أنه يوفر تمويلاً دورياً ومنظماً لخرينة الدولة، مما يضمن احترام مبدأ الملاءمة في عملية التحصيل الضريبي.
- تحديد سقف للتكاليف يعتبر أسلوباً فعالاً لمكافحة التهرب الضريبي.
- إن اعتماد ثلاث معدلات للضريبة على أرباح الشركات حسب طبيعة نشاط المؤسسة سيزيد من فعالية هذه الضريبة.
- إعفاء التصدير من الضريبة على أرباح الشركات، سيحفز المؤسسات على زيادة الصادرات، مما يساهم على تقليص العجز في الميزان التجاري.
- إدراج سنة 2022 معدل مخفض 10 % للأرباح المعاد استثمارها يشكل حافزاً لتوسع المؤسسة.

### 6-2- نقائص الضريبة على أرباح الشركات:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن اقتصار الإقتطاع من المصدر على بعض المداخل يطرح إشكالا حول مدى عدالته، كما أنه يشكل ضغطاً على خزينة المؤسسة حيث طريقة تحصيله لا تحقق مبدأ الملاءمة.
- عدم مراعاة حجم المؤسسة عند اعتماد معدل الضريبة سيخفض من فعالية هذه الضريبة، إذ قد يشكّل ذلك إجحافاً في حق بعض المؤسسات الصغيرة ضعيفة الربحية، مما قد ينعكس سلباً على نشاطها ولا يشجعها على مبادرة الاستثمار.
- ضرورة تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات خاصة تلك المفروضة على أنشطة البناء، و المقدّر ب 23 % ، قصد تحفيز المقاولين على هذا النشاط، و المساهمة في معالجة أزمة السكن التي تعاني منها الجزائر.

**7- الخاتمة:**

- تعتبر الضريبة على أرباح الشركات من الضرائب المباشرة التي تفرض سنوياً على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات والأشخاص المعنويون، وتهدف هذه الضريبة إلى زيادة الموارد المالية للدولة، و تحفيز الاستثمار. من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:
- يعمل المعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات و المقدّر ب 10 % على تحفيز الاستثمار و توسيعه.
  - وجود ثلاث معدلات للضريبة على أرباح الشركات حسب طبيعة نشاط المؤسسة سيرفع من عدالة هذه الضريبة.
  - وجود حدود لبعض التكاليف يشكل أسلوباً فعالاً لمكافحة التهرب الضريبي.
  - إعفاء التصدير من الضريبة على أرباح الشركات، سيثجّع المؤسسة على زيادة الصادرات، مما يساهم في تحسين الميزان التجاري.
  - الاعتماد على أسلوب الاقتطاع من المصدر في بعض الحالات يشكل نهجاً فعالاً لمكافحة التهرب الضريبي.
  - عدم مراعاة حجم المؤسسة عند اعتماد معدل الضريبة يكون مجحفاً في حق المؤسسات الصغيرة.
  - تتطلب الضريبة على أرباح الشركات إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية.
  - ولزيادة فعالية الضريبة على أرباح الشركات نضع التوصيات التالية:
  - ضرورة مراعاة حجم المؤسسة عند اعتماد معدل الضريبة على أرباح الشركات.
  - يجب إعادة تنظيم أسلوب الاقتطاع من المصدر من خلال توسيع مجال تطبيقه ليشمل مداخل أخرى.
  - زيادة كفاءة إدارة الضرائب من خلال إصلاحها وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي، في هذا السياق نلح على رقمنة الإدارة الضريبية.
  - ضرورة مراجعة معدل الضريبة خاصة المطبق على نشاط البناء، و المقدّر ب 23 % ، قصد تحفيز المقاولين، و المساهمة في معالجة أزمة السكن التي تعاني منها الجزائر.

## 8- المراجع:

- 1- عيسى سماعيل، (2022) ، جباية و محاسبة المؤسسة تقنيات جبائية و محاسبية، الصفحات الزرقاء، الجزائر.
- 2- أمر رقم 02-08 المؤرخ في 24 جويلية 2013 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2014.
- 3- قانون رقم 10-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015.
- 4- أمر رقم 1-15 المؤرخ في 23 جويلية 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- 5- قانون رقم 16-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 يتضمن لقانون المالية لسنة 2022.
- 6- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، (2025) ، الجزائر.
- 7- ناصر مراد، (2023) ، جباية المؤسسة، الصفحات الزرقاء، الجزائر.
- 8- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب ، (2024)، الجزائر.
- 9- يوسف نور الدين،(2018)، السياسات الجبائية في دول المغرب العربي و إشكالية التنسيق في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي، أطروحة الدكتوراه، جامعة بومرداس.